

أكد أن اتحاد الشركات كان من أوائل المنادين بإنشاء الهيئة وتفعيل دورها

البنوان: هناك بعض المثالب التي تعترض قانون أسواق المال ولائحته التنفيذية وتوجد صعوبة بالغة في تطبيقه

به وذلك لغرض تسهيل مهمة هيئة السوق في ظل عدم إمكانية تنفيذ بعض مواد القانون أو اللائحة التنفيذية المنظمة على أرض الواقع». وأكد البنوان على العلاقة الطيبة التي تجمع بين اتحاد شركات الاستثمار ومفوضي هيئة أسواق المال، مشيراً إلى أن عدم تطابق وجهات النظر فيما بينهما يجب النظر إليه على أنه خلاف فني واقتصادي بحت. وأوضح بالقول: «إننا جميعاً فليس الكويت سواء أعضاء مجلس الأمة أو أعضاء الحكومة أو مفوضي الهيئة أو اتحاد شركات الاستثمار نعمل لما فيه مصلحة الاقتصاد الكويتي وتطابق وجهات النظر عن أي خلافات فيما بيننا وأياً كان نوعها وكل حسب رؤيته وذلك بهدف الوصول إلى تحقيق الرؤية الحكيمة لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بتحويل الكويت إلى مركز مالي واقتصادي عالمي».

معالجتها بالسرعة الممكنة وعلى وجه الخصوص الأمور الخاصة بآلية وتنظيم عمل صناديق الاستثمار وإدارة أصول الغير/ المحافظ المالية والتي هي من صلب نموذج أعمال الشركات الاستثمارية ومن الأدوات الداعمة والمحركة للسوق. وأشار قائلاً: «هذه الاجتماعات ساهمت في تقريب وجهات النظر بين الجانبين، وحسب وجهة نظرنا لمسنا في هذه الاجتماعات تفهماً من مسؤولي الهيئة فيما يتعلق بعدم إمكانية تطبيق بعض بنود القانون وكذلك اللائحة التنفيذية الخاصة بها وبالذات فيما يتعلق بقصر المدة اللازمة لقيام الشركات بتصويب أعمالها».

وأضاف البنوان: «مما لا شك فيه لدينا أن الأخوة أعضاء مجلس الأمة وكذلك الأخوة مفوضو هيئة أسواق المال تقع على كاهلهم مسؤولية تاريخية في معالجة أي قصور في القانون أو اللائحة التنفيذية الخاصة

وذلك لوجود صعوبة بالغة في تطبيقها إما بسبب عدم إمكانية التطبيق أو بسبب عدم واقعية المدة الزمنية المحددة للتطبيق، وذلك الأمر أسهم وبشكل واضح وجلي في الحد من فعالية عمل السوق والشركات المدرجة فيه، كما أسهم وبشكل كبير في تراجع قيم التداول حيث تراجعت القيمة الرأسمالية للسوق بكثير من 30٪ وهذا أدى إلى انخفاض قيم الأصول بشكل كبير، الأمر الذي قد يبنى يقدم مشكلة جديدة للبنوك تتمثل في حاجة البنوك الكويتية إلى أخذ مخصصات إضافية جديدة في حال تفاقمت المشكلة إلى أكبر مما آلت إليه الأمور حالياً».

وأوضح البنوان أن اتحاد الشركات الاستثمارية ومنذ اللحظة الأولى لتطبيق قانون هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية سارع إلى الطلب من مجلس مفوضي الهيئة للاجتماع معهم لتحديد العديد من النقاط المهمة ومحاولة



أسعد البنوان

قال رئيس مجلس إدارة اتحاد الشركات الاستثمارية أسعد البنوان أن عملية الشد والجذب الدائرة حالياً في الساحة الإعلامية بشأن قانون هيئة أسواق المال واللائحة التنفيذية قد أثرت وبشكل كبير على أداء سوق الكويت للأوراق المالية. وأضاف البنوان في تصريح صحفي أن: «اتحاد الشركات الاستثمارية كان من أوائل المنادين بإنشاء هيئة أسواق المال وتفعيل دورها لضبط وتنظيم كل إجراءات وعمليات سوق الأسهم سواء التداول أو المقاصد أو الوساطة وكذلك عمل الصناديق الاستثمارية، حيث كان واضحاً لنساً ومنذ صدور القانون الخاص بهيئة أسواق المال ومن ثم اللائحة التنفيذية للقانون أن هناك بعض المثالب القانونية التي تعترض القانون المذكور ولائحته التنفيذية من حيث إنها سوف تعرقل عمل سوق الكويت للأوراق المالية وكذلك الشركات الاستثمارية



السلة الاقتصادية

www.waleedhaddad.com

بقلم: د. وليد عبد الوهاب الحداد

تدمير البيئة الكويتية.. والطريق إلى الإصلاح (1-3)

أصبح الإنسان هو العدو الأول للبيئة بما ينتج من مواد آتارها السلبية على البيئة وأيضاً لاستخدامه المفرط للطبيعة لحاجاته اليومية، ولهذا أصبحت دول العالم تصدر قوانين وتضع الحوافز لمنع الدمار البيئي لأن استمرار الدمار البيئي يهدد الوجود الإنساني وفي الكويت نحن لسنا ببعيد عن هذا الدمار البيئي، وهناك قضية مهمة في قضايا البيئة أن المنظمات الرسمية ليس لديها القدرة على مواجهة أصحاب النفوذ وأصحاب المصالح والمصانع الكبيرة في الحد من الدمار البيئي، ولذلك تنشط المنظمات غير الرسمية للحفاظ على البيئة والحزب الأخضر أو جماعات الخط الأخضر لها نفوذها الكبير على القرارات الرسمية لهذه الدول بسبب نفوذها الكبير في الانتخابات الرسمية لهذه الدول.

ولذلك يجب ألا نعمل كثيراً لدينا في الكويت على المنظمات الرسمية في الحد من التلوث البيئي، وفي الكويت للأسف الشديد دمرت لدينا البيئة تدميراً غير مسبق فالشوائب الكويتية أصبحت غير آمنة للسباحة والسبب في ذلك تنشط المنظمات الحكومية بما ترميه في البحر من نفايات ومياه المجاري ومن المحطوط أنه لا توجد قياسات مطمئنة معلنة لمستويات التلوث في المياه من مصادر

موثوقة غير هيئة البيئة وبظل الكويتي محروماً من البحر بسبب هذه الممارسات العبيثة في تدمير البيئة الكويتية، والأمر المهم جدا الذي تعترض له البيئة الكويتية هو حرق الأبار أثناء الغزو الصدامي للغاشم للكويت وحرق أكثر من 700 بئر والذي نتج عنه بحيرات كبيرة جدا من النفط وكان من المتوقع أن تقوم الحكومة فوراً بإزالة هذه البحيرات لما لها من آثار بيئية مدمرة بالإضافة إلى أن بيع هذه البحيرات سوف يعطي دخلاً للخزينة الكويتية ولكن للأسف صراع أصحاب النفوذ على هذه البحيرات التي بظلاله على استمرار هذه البحيرات إلى يومنا هذا والمشكلة البيئية التي تسببها هذه البحيرات النفطية هي تسرب النفط إلى مستويات المياه الجوفية في الكويت واحتمال تلويثه لهذه المياه مما يهدد استعمالاتها نهائياً وهذا من شأنه تهديد الزراعة لدينا نهائياً.

وأيضاً من مشكلات البيئة الأبخرة التي تصدرها وهي سامة وتسبب الأمراض التي ازدادت بشكل ملحوظ منذ تحرير الكويت وعندما استمرت من إحدى المخلصين والمتابعين لأمر البيئة في الكويت فإن قصة البحيرات النفطية تحمل مأساة إدارية وفسادا غير مسبق حيث ينكر لي أن سبب تأخر معالجة البحيرات منذ التحرير إلى حين إقرار الأمم المتحدة لموضوع التلويشات أن الكويت كانت ترغب في عدم سحب البحيرات إلى حين إقرار الأمم المتحدة للتلويشات وهذه بالطبع المأساة بعينها ويعلمها إذ أن مرحلة التسجيل والتوثيق في البداية كانت كافية ولا داعي لموضوع الانتظار إلى حين دمار البيئة الكويتية لأننا نحن لسنا بأشد الحاجة إليها، وفي عام 2001 أقرت الأمم المتحدة تعويضات بقيمة 3 مليارات دينار لتأهيل البيئة الكويتية، ومن بعدها بدأ صراع أصحاب النفوذ على هذه المليارات الثلاث وهم كما حدثني ثلاث

مجموعات مالية كبيرة في البلد وأمام هذا الصراع توقف القرار الرسمي إلى أن وصل تهديد الأمم المتحدة لسحب هذه التعويضات ما لم تستخدم في تاهيل البيئة الكويتية. وحتى نطلع القارئ على حجم المشكلة فإن البحيرات النفطية حجمها 22 مليون برميل، 49 كيلومتراً بالإضافة إلى مئات الكيلومترات المربعة من التربة التي تلوثت، ويبلغ حجم التلوث 16 مليون متر مكعب من التربة الملوثة بالنفط بالإضافة إلى 5 ملايين متر مكعب من الحماة النفطية، والسؤال المهم: من المسؤول عن هذه المأساة البيئية ومن نحاسب وإلى متى يستمر التدمير البيئي في الكويت؟

مظاهر الخلل البيئي في الكويت

1 - تدهور البيئة الصحراوية: عانت البيئة الصحراوية في الكويت من التدهور البيئي ولعل أهم مظاهر الخلل:

أ - الزحف الصحراوي والتصحر الشديد حيث أن 70٪ من مساحة الكويت أصبحت صحراء جرداء بدون أي غطاء نباتي وانثار النباتات العشبية المعمرة مثل العرفج، الثمامة، الشندة، والعندنة.

ب - ولعل من أهم أسباب التدهور البيئي الصحراوي الدراكيل (وهي أراض كانت تستخدم لاستخراج الصلج) حيث كانت تعطي لشركات تراخيص بدون تنظيم وبدون ضمانات وطريقة عشوائية وكان عددها 60 - 70 مقلع صلج وبالرغم من انتهاء هذه الفترة وقت ترفيها تراخيصها إلا أن الدمار الذي حدث لم يتم تصليحه حتى تاريخه وتسبب في تصحر ودمار بيئي كبير آثاره ما زالت ممتدة إلى يومنا هذا.

ج - التخمير غير المنظم ولقترات كبيرة كانت تمتد لسنة شهور، أدى إلى دمار بيئي كبير وتدمير للقفرة الأرضية ومنع النباتات البرية من النمو والفروخ أن تنظم هذه القترات وفي الربيع فقط ولمدة شهر واحد.

د - الرعي الجائر هو أحد أسباب التصحر لدينا بسبب عدم تحديد أماكن الرعي ومواسمها وقلة الدعم الحكومي للأغلاف.

هـ - الصيد الجائر للطيور المهاجرة والبرية وعدم تنظيم مواسم الصيد وأماكنها.

هذا الخلل البيئي الصحراوي أدى إلى ازدياد حدة الغبار وحرمان الكويتيين من الاستمتاع بالربيع والنباتات الصحراوية وأيضاً إلى تدهور الثروة الحيوانية في الكويت.

وأكد أن مئسات أخرى من وظائف الأجناب في الدوائر الحكومية في أبوظبي قد تكون على المحك في المستقبل القريب لكن لم تتوافر لديها أرقام محددة.

وقالت المصادر التي طلبت عدم الكشف عن هويتها بسبب حساسية المسألة إن حملة «الأمرة» في أبوظبي تحركها أرفع المستويات متمثلة في

وأكد أن مئسات أخرى من وظائف الأجناب في الدوائر الحكومية في أبوظبي قد تكون على المحك في المستقبل القريب لكن لم تتوافر لديها أرقام محددة.

وقالت المصادر التي طلبت عدم الكشف عن هويتها بسبب حساسية المسألة إن حملة «الأمرة» في أبوظبي تحركها أرفع المستويات متمثلة في

وأكد أن مئسات أخرى من وظائف الأجناب في الدوائر الحكومية في أبوظبي قد تكون على المحك في المستقبل القريب لكن لم تتوافر لديها أرقام محددة.

وقالت المصادر التي طلبت عدم الكشف عن هويتها بسبب حساسية المسألة إن حملة «الأمرة» في أبوظبي تحركها أرفع المستويات متمثلة في

وأكد أن مئسات أخرى من وظائف الأجناب في الدوائر الحكومية في أبوظبي قد تكون على المحك في المستقبل القريب لكن لم تتوافر لديها أرقام محددة.

وقالت المصادر التي طلبت عدم الكشف عن هويتها بسبب حساسية المسألة إن حملة «الأمرة» في أبوظبي تحركها أرفع المستويات متمثلة في

وأكد أن مئسات أخرى من وظائف الأجناب في الدوائر الحكومية في أبوظبي قد تكون على المحك في المستقبل القريب لكن لم تتوافر لديها أرقام محددة.

..و«الशल»: لا يجوز أن تأتي مقترحات بتعديل القانون إلا لدفع مفوضي «الهيئة» إلى الاستقالة

خطأ ما فالأخبار المنشورة تذكر تعليمات لرئيس مجلس الوزراء الكويتي بزيادة مخصصات العلاج في الخارج وحتى مضاعفتها. وقال: «لن نخوض في إرهاب الموازنة العامة بهذه التكاليف ولا حتى في صق حالات العلاج في الخارج ومغفلها صيفي ولكننا سوف نقاشق المسألة، كما أن العلاج في الخارج أو السياحة العلاجية أصبحنا بدأنا من بنود الرشوة السياسية والمكتب العلني بين أحد النواب ومكتب رئيس مجلس الوزراء حول ما طلب ذلك النائب وما أقر له أمر مخز. وذكر التقرير أن الحديث في آخر جلسات مجلس الأمة عن الموازنة العامة المجنونة ومحاولة تقليصها بضع عشرات الملايين في الجلسة الأخيرة يفترض أن يعطي إشارة إلى حجم الخطر الآتي من الإنفاق المجنون والبدء بالحد من النفقات غير الضرورية والتي يغطي الفساد عليها، يفترض أن يحتل أولوية قصوى لكن الدعوة إلى زيادة نفقات العلاج في الخارج رسالة حكومية مخالفة للمبدأ الثاني، كما أن النفقات الصحية المرتفعة في الكويت هي ما يفترض أن يكون هاجس الحكومة وهما مع العلم أن من يتولى وزارة الصحة وزير محترف ويفترض أن تعمل الحكومة معه على تقليص حالات الإتهامات إلى الخارج وتوجيه الأموال في مسار رفع مستوى الخدمات الصحية في الداخل لكن إشارتها الأخيرة معاصرة للمبدأ الثالث. وفي ظل تردي الأوضاع على نحو عام نظل دائماً نبحت عن عارقة أمل بأن رسالة ضرورة بدء الإصلاح ربما تكون قد وصلت وأخر ما نحتاجه من الحكومة ليس فقط اكتشافها بالصمت بل إرسال رسالة عكسية لمسار أماننا في الإصلاح، ونظل نأمل بأن المعلومات المنشورة حول العلاج في الخارج غير صحيحة.

تأسيس قضية العمالة الفاعلمون جميعاً يستحقون الشعور بالأمان والاستقرار ولابد من التصرف بحكمة عند الفصل ما بين وظائف التداول التي تتبع البورصة حالياً ولاحقاً والوظائف الرقابية التي تتبع الهيئة بعد تلقي شغلها برنامج تأهيل يضمن التخلص من أمراض الحقبة الرخوة». وأضاف: «لكننا لا نتفق مع إثارة أي نقاش في وسائل الإعلام حول أي من القضايا بين الهيئة والبورصة ونعتقد بمهنية الطرفين وأمانتهم ولابد من نقل الحوار إلى غرف مغلقة مع التسليم بأن القرار في نهاية المطاف يحكمه القانون الحالي، كما لا نتفق أيضاً مع الدعوة إلى تخصيص موازنة مستقلة حكومية لهيئة أسواق المال حتى لو كانت الاستفتاء الوحيد في العالم وهي ليست كذلك لأن جرة السياسة في الكويت قاتلة وان ترك للحكومة تمويلها فسوف تتدخل في القرارات والتوظيف وتحولها لاحقاً إلى كيان لن يكون مصيره بعيداً عن مصير مؤسسة 5٪ لشركات مدرجة سوف يكون من الصعب أن يهتم أحد برعايته وتطويره ونعتقد بأفضلية إيجاد شريك محترف مستقل يمتلك نحو 26٪ طبقاً للقانون التخصصي فلذلك أفضل حتى حين محاسبته من قبل الهيئة على أي انحراف - لو حدث - ولكن إذا كان ذلك يتعارض مع المهلة المحددة لنفاذ تخصيص البورصة فلابد من احترام تطبيق القانون». وأضاف: «كما نميل كذلك للإبقاء على مصادر دخل البورصة عند اقتسام الأرباح بما يكفي لبيعها على معدل عائده عادلاً للمشتري والمشتري ويفتح أمامها احتمالات النمو حال التطوير وحتى نضمن الاستمرار في الإهتمام بها ونعتقد أنهم واعون لذلك ولن يبيعوها خاسرة أو ضعيفة».

ونذكر التقرير: «نحن مع إبعاد



يجب احترام هيئة «الهيئة» لدعم السوق وتخفيف جرعة السياسة عليه

أن كياناً مخصصاً بلا رأس أي ملكية مشتتة من بين اقتتاب عام لـ 50٪ وملكية بعد أقصى 5٪ لشركات مدرجة سوف يكون من الصعب أن يهتم أحد برعايته وتطويره ونعتقد بأفضلية إيجاد شريك محترف مستقل يمتلك نحو 26٪ طبقاً للقانون التخصصي فلذلك أفضل حتى حين محاسبته من قبل الهيئة على أي انحراف - لو حدث - ولكن إذا كان ذلك يتعارض مع المهلة المحددة لنفاذ تخصيص البورصة فلابد من احترام تطبيق القانون». وأضاف: «كما نميل كذلك للإبقاء على مصادر دخل البورصة عند اقتسام الأرباح بما يكفي لبيعها على معدل عائده عادلاً للمشتري والمشتري ويفتح أمامها احتمالات النمو حال التطوير وحتى نضمن الاستمرار في الإهتمام بها ونعتقد أنهم واعون لذلك ولن يبيعوها خاسرة أو ضعيفة».

ونذكر التقرير: «نحن مع إبعاد

البورصة مازالت أكبر الخاسرين منذ بداية العام وسط الأسواق العالمية بنحو 10,4٪

نعتقد أن خسائر السوق الكويتي تعزى في معظمها إلى ضعف في إدارة الأزمات لدى الحكومة الكويتية. ويوحى التراجع في كل أسواق المنطقة خلال شهري مايو ويونيو بأن طبيعة المشكلة عامة أي عالمية فبعد إصابة اليابان وأنفجار أوضاع ديون اليونان السيادية هناك تغير الخلاف السياسي حول العجز المالي اليوناني الأمريكي ما بات يهدد بانتكاس أداء الاقتصاد العالمي أكثر من أي وقت مضى منذ خريف عام 2008. ولوح كل أسواق الإقليم المنطقة السالبة أو تعميق وجودها فيها هو -إلى جانب مخاطر انتكاس أداء الاقتصاد العالمي - يزيد خطورة التداعيات السياسية للربيع العربي.

ولذلك لابد من الشعور بيوادر تحسن على جبهتين: الجبهة الاقتصادية على مستوى العالم والجبهة السياسية على مستوى الإقليم حتى يفرض المتداولون عن سيولة كافية لدعم أداء أسواق الإقليم وعلى الجبهة الأولى مازال العالم ينتظر الحل الأمريكي أما على الجبهة الثانية فمازالت نوايا الإصلاحات الدستورية في المنطقة اختيار.

تذكر التقرير أنه بانتهاء شهر يونيو من العام 2011 يكون النسب الأول من العام قد انفضى ولم يكن هذا التقييم جيدا لأنفاس المال في غالبية أنحاء العالم وكل دول الإقليم شاملا أسواق دول الخليج السبعة ومصر حيث دخلت جميعها المنطقة السالبة والأخيرة أكبر الأسواق العربية خارج منطقة الخليج وفقد مؤشر EGX30 -لأداء نحو 24,5٪ لأسباب مفهومة.

وضمن هذه الأسواق الـ 14 المنتقاة لم يتبق سوى 4 أسواق في المنطقة، والموجة كلها غربية وأفضلها أداء هو السوق الأمريكي الذي انخفضت مكاسبه من 10,7٪ في نهاية إبريل إلى 7,2٪ في نهاية يونيو وشاركه تلك المنطقة السوق الألماني والسوق الفرنسي بمكاسب 6,7٪ و4,7٪ على التوالي ولكن بخسائر مماثلة عن مستوى نهاية إبريل ثم السوق البريطاني بمكاسب هامشية قاربت 0,8٪. وبينما كان السوق السعودي الاستثناء الوحيد في منطقة الخليج بمكاسب قاربت 1,7٪ في نهاية مايو عكس اتجاهه في شهر يونيو وشارك أسواق الخليج المنطقة السالبة مقارنة بنهاية العام الفائت ولكن على نحو طفيف قاربت نسبه 0,7٪.

وكان سوق دبي الذي استفاد سابقاً من أحداث الربيع العربي قد شارك السوق السعودي المنطقة الموجبة في نهاية شهر إبريل ولكنه حقق أكبر تراجع في نهاية مايو بخسارة قاربت نسبتها 4,3٪. وواصل التراجع الحاد في نهاية يونيو بخسارة قاربت 7,1٪. وظل أكبر الخاسرين في النصف الأول من العام كل من السوق الألماني بنحو 12,4٪ ثم المؤشر الوزني لسوق الكويت بنحو 10,4٪ ثم السوق البحريني بنحو 8,1٪.

وبينما تبقى خسائر السوقين العماني والبحريني مبررة لأسباب سياسية وخسائر سوق دبي مبررة لأسباب مالية - اقتصادية فإننا



مسؤول: مخزون الأردن من الطاقة يكفي لمدة شهر فقط

عمان - يوبي.أي: حذر مسؤول أردني من أن مخزون بلاده من المشتقات النفطية يكفي لمدة شهر واحد فقط محذراً من حدوث أزمة طاقة إذا لم يتم اتخاذ الاحتياطات الكافية خاصة مع استمرار انقطاع الغاز المصري.

وقال وزير الطاقة والثروة المعدنية خالد طوقان أن المخزون من المشتقات النفطية الموجودة في المملكة يكفيها لمدة شهر واحد.

وأوضح «الدنيا الآن مخزونا من النفط الخام يكفيها لمدة 44 يوما والسولار 21 يوما والبنزين 35 يوما»، ويعتمد الأردن على استيراد ما نسبته 95٪ من احتياجاته من الطاقة.

وكشف طوقان عن مباحثات تجريها الحكومة مع دول خليجية لتقديم منح نفطية أو مساعدات إضافية لتجاوز مرحلة انقطاعات ضخ الغاز المصري، وأشار إلى مباحثات أخرى مع العراق لزيادة كميات النفط العراقي وزيادة كميات الوقود الثقيل وبحث إمكانية إقامة خط نفط من العراق لاستيراد النفط مباشرة إلى الزرقاء.

وكشف طوقان عن اتفاق جرى مع الجانب المصري يقضي بتعويض المملكة بكل كميات العجز التي خسرتها بسبب تفجير خط الغاز ثلاث مرات خلال العام الحالي وحدد مبلغ 2013 موعدا لاستعادة كل هذه الكميات التي لم يجددها مشيراً إلى أن هناك مباحثات مع القاهرة لزيادة ضخ الغاز المصري بكمية تصل إلى 175 مليون قدم خلال الخريف المقبل.